أحاديث الصحابي الجليل (أبي هريرة رضي الله عنه)

التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد

في كتاب الصلاة من سننه

إعداد

فاطمة محمد يحيى عسيري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي كرم الإنسان بشريعة الإسلام، وأنعم عليه ببعثة خير الأنام، نبينا محمد، مبلغ التوحيد وحامل لواء الدين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد.

فقد جعل الله سبحانه وتعالى للبشرية طريقين وخلق فيهم إرادة واختيارا، فأما طريق الهدى والخير فمضاء بما قد وافق الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ويسير فيه السالك على هدى الكتاب العظيم، وسنة النبي المصطفى –صلى الله عليه وسلم– لبيان هذا الكتاب للبشرية، وإنه لمن البديهي لأمة أنزل فيها هذا الكتاب وبعث فيها خير الخلق وحفت بعناية ربانية من الكريم الرحمن؛ لتسمو أرواحهم نحو دين رباني لا تشوبه شائبة من أيدي البشر القاصرين؛ أن تكون سيدة الأمم مادام الكتاب والسنة لها منهاج حياة، ومدادًا لإضاءة طريقها ومُعتمدًا في كل شؤونها.

وإن مما كان سببًا في تقدم هذه الأمة وتفوق حضارتها وسيادتها حقبة من الزمن هو الإسلام والصبغة الإسلامية التي كانت تظهر في كل نواحي الحياة، لا سيما وأن مما اختص الله تعالى به هذه الأمة وامتن به عليها أن حفظ عليها دينها المتمثل في الكتاب الكريم من الزيادة والنقصان، وصانه من التحريف والتبديل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجر: ٩، ولما كانت السنة النبوية وحيًا لا ينفصل عن القرآن ولا تقل أهمية عنه لكونها المصدر الثاني للتشريع؛ فحفظها وصيانتها من لوازم هذا الدين ليعبد الناس ربهم على هدى وبصيرة، وقد أوكل الله عز وجل حفظ السنة للأمة، وقيظ لها رجالًا باتوا متيقظين لحمايتها مما قد يطرأ عليها من التغيير، وبيان ما قد يشوبها من القدح والتعليل، وقد بلغ بأئمة الحديث الجهد في التتبع والبحث والرحلة في طلب الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه، وأودعوا في كتبهم أحاديث وسموها إما بصحة أو ضعف أو علة معينة، ووسموا الرواة كذلك بألفاظ وعبارات يُعرف بها أحوالهم، ليتحرى الآخذ منها ما يثبت، ويعمل به وفق ما أراد المشرع، وليُهتدى إلى معرفة حكم للحديث تطمئن إليه النفس.

وفي هذا البحث الذي بعنوان – **أحاديث الصحابي الجليل – أبي هريرة رضي الله عنه – التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد في كتاب الصلاة من سننه-** نقف على هذه الأحاديث بالتخريج والدراسة لما لذلك من أهمية في معرفة ما تضمنته من علل ومدى تأثيرها، وما قال فيها العلماء تصحيحًا وتضعيفًا، وتتأكد الأهمية حين يرتبط الإعلال بالتفرد بأحاديث الأحكام والتي هي ركن في التشريع وعليها يعتمد المسلم في عبادته لربه في يومه وليلته، وحين يكون من مقتضى شهادة أن محمدًا رسول الله؛ أن لا يُعبد الله إلا بما شرع؛ يتأكد دراسة هذه الأحاديث ليتحقق العامل والعابد من أن ما يعبد به ربَّه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد قسمته مستعينة بالله إلى مبحثين وستة مطالب وخاتمة وتفصيل ذلك كالآتي:

المبحث الأول: الجانب النظري وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفرد لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: علاقة التفرد بعلم العلل، وزيادة الثقة.

المطلب الثالث: علاقة التفرد بنوعي الشاذ، المنكر.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي – أحاديث الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه – التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد في كتاب الصلاة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: من بداية كتاب الصلاة إلى باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" وفيها حديثان.

المطلب الثاني: من باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة إلى باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين وفيها حديثان.

المطلب الثالث: سجود القرآن وفيه حديثان.

خاتمة وتحوي جملة من النتائج.

- أولاً - الجانـــب النظـــــري

المبحث الأول: الجانب النظري وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفرد لغة واصطلاحًا.

التفرد في اللغة:

من الفعل الثلاثي المزيد تفرد، يقال: فرد بالشيء، يفرد، وانفرد انفرادا.

قال ابن فارس: فرد -الفاء والراء والدال- أصل صحيح يدل على وحدة، من ذلك: الفرد وهو الوتر.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴿٨٠﴾ ﴾ مريم: ٨٠، أي وحيدا.

والفرد أيضا: الذي لا نظير له[1].

التفرد في الاصطلاح:

استعمال مصطلح التفرد كان شائعًا عند المتقدمين ولإطلاقات مختلفة، وممن استعمله منهم: الإمام أبو داود[2] والترمذي[3] وابن ماجه[4] والإمام الدارقطني والذي نحن بصدد دراسة أحاديثه.

---

(١) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (٢٤/٨) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٥٠٠/٤) لسان العرب، ابن منظور (٣٣١/٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية (ص: ٨٤٤).

(٢) ورد في عدة مواضع على سبيل المثال ما ورد في كتاب الصلاة، باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر (٢٩٢/١) ح(١١٢٠) عن أنس رضي الله عنه، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة، فيقوم معه حتى يقضي حاجته، ثم يقوم فيصلي»، قال أبو داود: «**الحديث ليس بمعروف عن ثابت هو مما تفرد به جرير بن حازم**».

(٣) ورد في عدة مواضع على سبيل المثال ما ورد في أبواب الوتر، باب ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر (٣٣٢/٢) ح(٤٦٩) عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل، والوتر، فأوتروا قبل طلوع الفجر»: «**وسليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ**».

(٤) ورد في عدة مواضع على سبيل المثال ما ورد في كتاب التجارات، باب كسب الحجام (٧٣١/٢) ح(٢١٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم، احتجم وأعطاه أجره» «**تفرد به ابن أبي عمر وحده**».

وغيرهم من الأئمة استعملوه في كتب الرجال أو التخريج أيضًا كما يتضح في الجانب التطبيقي من البحث.

وأطلقه المتقدمون على:

- تفرد الراوي سواء كان -ثقة أو ضعيفًا- وعدم مشاركة غيره في إسناد حديث ومتنه، أو أحدهما، أو بجزء منهما سواء بزيادة أو نقصان أو إبدال، سواء خالف غيره أم لم يخالف، وسواء كان الذين خالفهم في درجته أو أقل منه أو أقوى، وأيًا كانت درجة الحديث.
- وأطلقوه أيضًا على ما تفرد به أهل بلد عن أهل بلد آخر.

وبالتالي يمكننا القول في تعريفه:

التفرد هو: (عدم مشاركة الراوي غيره في أصل الحديث أو جزء منه، بزيادة أو نقصان أو إبدال، أو رواية بالمعنى لم تؤدَّ، خالف أم لم يخالف، ثقة كان الراوي أو دون ذلك).

شرح التعريف:

-**عدم مشاركة الراوي**- هذا هو التفرد بحيث يكون للراوي شيء من الحديث أو كل الحديث، وليس عند غيره.

-**في أصل الحديث**- بأن لا يعرف متن هذا الحديث إلا من طريق الراوي المتفرد فقط.

-**أو جزء منه**- بمعنى أن يكون التفرد إما بسند الحديث فيرويه من طريق لا يشاركه فيه أحد ويروى نفس المتن من طريق آخر، أو يكون التفرد بمتن الحديث دون السند ومثل هذا يكون في الرواية بالمعنى إذا أخلت، أو يكون أضيق من ذلك فيكون التفرد بجزء من الحديث، وتكون الجزئية في السند متعلقة براو واحد، أو في المتن فتكون متعلقة بلفظة في الحديث، أو جملة. وهكذا.

-**بزيادة أو نقصان أو إبدال**- بأن يكون الذي يتفرد به الراوي إما في السند بزيادة راو أو وصل مرسل أو رفع موقوف، أو نقصان بحذف راو من السند وغيره، وإما أن يكون في المتن بزيادة عبارة أو لفظة، أو بنقصانها، أو إبدال لفظة بأخرى، أو تقديم وتأخير.

-**أو رواية بالمعنى لم تؤدَّ** - أي لم تؤدَّ بالطريقة الصحيحة وأخلت بالمعنى، أو رواها المتفرد بلفظ خالف اللفظ الصحيح.

-**خالف أم لم يخالف**- فالتفرد لا يشترط فيه أن يكون المتفرد مخالفًا لغيره من الرواة، بل الأمر أوسع من ذلك.

-**ثقة كان الراوي أو دون ذلك**- فلا يشترط في التفرد أن يكون المتفرد في درجة معينة من الجرح والتعديل بل قد يحصل منه التفرد أيًا كانت حاله.

الألفاظ الدالة على التفرد:

من خلال استعمال العلماء نجد أنهم قد يطلقون لفظ التفرد صريحة فيقولون بعد ذكر الحديث مثلا: -تفرد به فلان- أو -تفرد به فلان عن فلان- وأحيانًا قد يستعملون عبارات دالة على التفرد ولا يذكرون لفظة التفرد صريحة ومن ذلك قولهم مثلًا: -لم يروه إلا فلان- أو -رواه فلان ولم يتابع عليه- أو -لم يرد إلا من طريق فلان-.

المطلب الثاني: علاقة التفرد بعلم العلل، وزيادة الثقة.

أولًا: علاقة التفرد بعلم العلل:

معنى العلة والحديث المعل.

العلة لغة: ذكر ابن فارس ثلاثة أصول صحيحة لمادة (عل) الثالث منها قال العلة: المرض، وصاحبها معتل، وقال ذلك أيضًا الفيروزأبادي: العلة، بالكسر: المرض، عل يعل، واعتل فهو معل وعليل [(١)].

ويتضح من هذا علاقته بالتعريف الاصطلاحي الآتي، حيث نسبة العلة للحديث بسبب وقوع القدح فيه مما يسبب ضعفه، كنسبة المرض للجسد والذي يكون سببا في ضعفه.

العلة اصطلاحا: لم يفرد بعض الأئمة للعلة ذاتها تعريفًا مستقلًا وكل ذلك راجع إلى أن هذا النوع من أنواع علوم الحديث كغيره يكون له تعريف قبل استقرار الاصطلاح يظهر فيه بعض النقص، ثم بعد أن نضج هذا العلم ودُرس صاغ له العلماء تعريفًا آخر هو أكمل وأكثر دلالة كما سيأتي.

فبعضهم اكتفى ببيان الحديث المعل والبعض الآخر بذكر أجناس العلة.

ومن خلال استقراء تعاريف الأئمة؛ حاصل ما ذُكر فيها تضمن ثلاثة أمور:

الأول: تعريف العلة.

الثاني: تعريف الحديث المعل، بدون ذكر معنى العلة.

الثالث: بعض أقسام أجناس العلة، ويكتفى بها دون ذكر العلة والحديث المعل.

و**العلة:** هي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها[(٢)]

وهذا هو الصحيح في معناها، قال العراقي في ألفيته معبرًا عن ذلك:

وهي عبارة عن أسباب طرت ... فيها غموض وخفاء أثرت.

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤/١٢-١٤) لسان العرب (١١/٤٦٧) القاموس المحيط (ص: ١٠٣٥) المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية -القاهرة- (٢/٦٢٣).

(٢) ذكر ذلك: ابن الصلاح في مقدمته ص(٢٥٩) وفي علوم الحديث ص(٩٠) والنووي ينظر: متن التقريب مع التدريب جلال الدين السيوطي، (١/٤٠٨). ومحمد أبو شهبة في الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص(٣٠٦). ومحمود الطحان في تيسير مصطلح الحديث ص(٩٩).

أي أسباب ظهرت للناقد يعتريها عدم الوضوح قدحت في قبول الحديث[1].

والحديث المعل:

ذكر له العلماء عدة معان ومنهم الإمام الحاكم فقال: المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث

في حديث أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم[2].

وأما ابن الصلاح فقال: الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها[3].

وأما ابن حجر فقال في معرض ذكره للأنواع التي تتحصل بسبب فقد الضبط، منها (الوهم) قال: إن اطلع عليه –أي الوهم– بالقرائن الدالة على وهم راويه –من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق– فهذا هو المعلل[4].

والصواب في الحديث المعل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها، وهو ما ذهب إليه ابن الصلاح.

ما تدرك به العلة:

يتبين لي من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد أن العلة في الحديث تدرك بعدة أمور:

- تفرد الراوي.
- مخالفة غيره له.
- قرائن أخرى يعرف بها الوهم الذي وقع في الحديث، كأن يكون الراوي غير معروف بالرواية عن الشيخ، أو كان ثقة واختلط أو تغير حفظه لأي عارض، أو حدوث اشتباه في أسماء الرواة .

---

(١) ينظر: فتح المغيث (١/١٨٥-١٨٦).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص(١١٩) وقد ذكر هذا ضمن النوع الثامن والعشرون من علوم الحديث وهو الشاذ، ولم يذكره ضمن النوع السابع والعشرين الذي هو معرفة علل الحديث، والسبب في ذلك أنه ذكره في معرض المقارنة بينه وبين الشاذ، حيث ذكر أن الشاذ هو غير المعلول، ثم أعقبه ببيان المعلول كما ذكرت، لأن كتاب الحاكم كما هو معروف من الكتب التي صنفت قبل استقرار الاصطلاح، لذلك لم يكن البحث مستوفى في موضعه والله أعلم.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص(٢٥٩). وذكر نحوه الإمام السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٨٧). وذكر مثله محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص(٣٠٧).

(٤) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر ص(١١٠).

- وأحيانًا تدرك بالتفرد دون المخالفة، وذلك حين يكون تفرد الراوي غير محتمل، ولم يرد الحديث إلا من طريقه.

قال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه[1].

علاقة التفرد بالعلة:

مما يجب التنبه له أولًا بأن التفرد بحد ذاته لا يعتبر علة، بل هو وسيلة للكشف عن العلة، فإذا ما تم للباحث جمع طرق الحديث المراد دراسته لتحديد العلة فيه، فإن أول ما يذهب إليه الطريق الذي فيه الراوي المتفرد لينظر إن كانت العلة ناشئة منه، وقد قال العراقي في إدراك العلة كما تقدم: (تدرك بالخلاف والتفرد)، وهذا دليل على أن التفرد يكشف عن العلة لا أنه علة، والسبب في ذلك والله أعلم، أن الشيوخ والمحدثين غالبًا ما تكون لهم مجالس للتحديث والرواية ويكتب حديثهم عدد من التلاميذ، فتفرد أحدهم بحديث لا يوجد عند غيره يورث شكًا فيما تفرد به، وكثير من الأحاديث التي حصل فيها التفرد لم تسلم من العلة، في المقابل يوجد أحاديث حصل فيها التفرد ومع ذلك حكم عليها بالصحة.

والجدير بالذكر أن بعض الأئمة المتقدمين قد يعل بالتفرد لوحده بعض الأحاديث ولا يذكر غيره، وهذا لا يعني أن التفرد علة، بل لأنه قد ظهر له وجه لإعلال الحديث كان التفرد أحد أسبابه، فإما أن يكون الراوي ضعيفًا لا يحتمل التفرد، وربما خالف، أو ثقة تغير أو اختلط وحديثه بعد اختلاطه وغير ذلك من الأسباب والله أعلم.

ثانيًا: زيادة الثقة:

مفهوم زيادة الثقة:

الزيادة لغة: من زاد زيدا وزيادة نما وكثر، والزيادة: ما زاد على الشيء[2].

والثقة لغة: من وثق به يثق ثقة إذا ائتمنه، والوثيق: المحكم[3].

الثقة اصطلاحًا: هي صفة للراوي تطلق على العدالة والضبط معًا -إذا أفردت ولم يضاف لها شيء-.

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص(٢٥٩).

(٢) المعجم الوسيط (١/ ٤٠٩)

(٣) مختار الصحاح (ص: ٣٣٢) القاموس المحيط (ص: ٩٢٧)

زيادة الثقة:

عرف العلماء زيادة الثقة بما يلي:

قال الحاكم: معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راو واحد[1].

قال ابن رجب: أن يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة [2].

وقال الطحان: المراد بزيادة الثقة ما نراه زائدا من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث[3].

يظهر لنا من هذه التعريفات أن الحاكم لم يحدد صاحب الزيادة أهو ثقة أم لا، كما أنه جعل الزيادة محصورة في الألفاظ الفقهية، والذي يظهر من هذا أنه يريد الأغلب في الزيادة أنها زيادة ألفاظ فقهية، والصواب أنه لابد في هذا النوع أن تكون الزيادة زيادة ثقة، وأن تكون الزيادة مطلقة سواء كانت ألفاظًا فقهية أم غيرها، والله أعلم.

وليس المراد بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية، ما زاده الفقهاء، فذاك يذكر في المدرج، بل المراد الزيادات التي تظهر منها الأحكام الفقهية ..[4].

وأما ابن رجب فالذي ينتقد على تعريفه هو عدم تحديده لدرجة الراوي المتفرد بالزيادة من الجرح والتعديل.

والصواب ما ذكره الطحان، والله أعلم.

علاقة التفرد بزيادة الثقة:

يرتبط التفرد بزيادة الثقة ارتباطًا وثيقا، وذلك ظاهر من مسمى هذا النوع، فقولنا زيادة الثقة نعني بذلك زيادة يتفرد بها شخص واحد عن غيره من الرواة، وبينهما عموم وخصوص فكل زيادة ثقة تفرد، وليس كل تفرد زيادة ثقة.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص(١٣٠).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٢٥/٢).

(٣) تيسير مصطلح الحديث ص(١٣٧).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص(٢٥٠).

المطلب الثالث: علاقة التفرد بنوعي الشاذ، المنكر.

أولا: الشاذ.

تعريفه لغة: شذ يشذ بالضم والكسر شذوذا فهو شاذ، شذ عنه: أي انفرد عن الجمهور وندر، وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم.

وأشذ: جاء بقول شاذ[1].

معنى الشاذ اصطلاحًا:

عرف الإمام الشافعي رحمه الله الشاذ فيما رواه عنه الحاكم بسنده[2]، بقوله: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث ..

نلاحظ في تعريف الإمام الشافعي رحمه الله، أنه قيد الشذوذ بمخالفة الثقة، كما أنه يظهر من قوله –يخالف فيه الناس– أن يكون الثقة المخالف متفردًا بالرواية.

وقبل أن يذكر الحاكم قول الشافعي هذا، ذكر الشاذ بقوله: هذا النوع من معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع.

وحقق د.نور الدين عتر قوله[3] بأن مراده بالشاذ هو أنه نوع دقيق من المعلل، قد أعل بأمر دقيق من التفرد، هو أعمق من ظاهر معنى التفرد، فهو نوع من المعلل ينقدح في نفس الناقد تعليله، وقد تقصر عبارته عن الإفصاح به، لكون علته ليست من نوع العلل المعروفه، كوصل مرسل أو وهم راو، أو دخول حديث في حديث ..

ونلاحظ أن الحاكم في تعريفه لم يشترط المخالفة، وقيد الشاذ بكونه رواية ثقة تفرد بها.

ويؤخذ عليه إهماله شرط المخالفة، وذلك أنه سبق معنا أن مجرد التفرد ليس بعلة وتفرد الثقة بدون مخالفته غير كاف لوصف الحديث بالشذوذ، وهذا ما نفاه الإمام الشافعي في حديثه

---

(١) مختار الصحاح زين الدين أبو بكر الرازي (ص: ١٦٣) لسان العرب (٤٩٤/٣) القاموس المحيط (ص: ٣٣٤).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص:١١٩) ولم أجد كلام الإمام الشافعي هذا في كتبه، والذي ذكر فيها عنه هو رده له، فقال والشاذ من الحديث لا يؤخذ به، وذلك في كتابه الأم (٣٨١/٧).

(٣) ذكره في شرح علل الترمذي (٣٥٩/١-٣٦٠).

عن الشاذ، فقال عن مجرد تفرد الثقة -هذا ليس بشاذ- والملاحظ في إيراد الحاكم لتعريف الشافعي رحمه الله ثم ذكره لأمثلة عليه دون أن يتعقبه بنقد، أنه لا يرى فيه مأخذًا وكأنه يوافقه عليه والله أعلم.

ورجح جمع من الأئمة في تعريفه قول الإمام الشافعي رحمه الله، ومنهم:

الإمام ابن كثير[1]، والإمام العراقي[2]، والحافظ ابن حجر[3]، والإمام السخاوي[4].

ومما ينبغي التنبه له، أن مخالفة الثقة لا بد أن تكون في مقابل رواية من هو أولى وأتقن منه لا العكس، لذلك فالتعريف الأدق للشاذ:

- ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه[5].

حكم الحديث الشاذ:

ضعيف

علاقة الشاذ بالتفرد:

كما تبين لنا من تعريف الحديث الشاذ لا بد أن يتوفر في راويه الثقة أمران، وهما:

التفرد، والمخالفة، فحين كان الراوي مخالفًا لغيره ممن هم أولى منه استدللنا على خطئه بتفرده، فالتفرد هنا كشف لنا العلة في الحديث، وبينهما علاقة عموم وخصوص، فكل شذوذ تفرد وليس كل تفرد شذوذًا.

ثانيًا: المنكر.

المنكر لغة:

من نكر، والنون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه.

والإنكار المصدر والنكر الاسم. ويقال: أنكرت الشيء وأنا أنكره إنكارا ونكرته، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ هود: ٧٠، والمنكر: ضد المعروف[1].

(١) الباعث الحثيث (ص:٥٥).

(٢) ألفية الحديث بشرحها فتح المغيث (١٦٢/١).

(٣) النكت (٦٧١/٢).

(٤) فتح المغيث (١٦٦/١).

(٥) تيسير مصطلح الحديث (ص:٩٠).

المنكر اصطلاحًا:

تحدث العلماء قديما وحديثًا عن المنكر للتعريف به ومن أقوالهم فيه:

قول الإمام مسلم رحمه الله والذي قد وصف بأنه أقدم من تكلم في المنكر، قال: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها(٢).

ونلاحظ في قوله أنه يشترط المخالفة، وذلك لقوله "إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره" مما يدل على أن المنكر عند الإمام مسلم يطلق فيما إذا تمت مقارنة الروايات ببعضها، ووجدت رواية ضعيف خالفت روايات من هم أولى، بدليل قوله "من أهل الحفظ والرضا".

وذكره أيضًا أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل فقال: إن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً(٣).

ونلاحظ في قوله هذا أنه لم يتطرق لحال الراوي قوة أوضعفًا، بل إنه جعل المنكر هو مطلق التفرد، سواء كان المتفرد ثقة أو ضعيفًا، كما أنه لم يشترط المخالفة، ومقارنة الرواية بغيرها.

قال ابن رجب: وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر(٤).

ولكنه ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . مما يدل على أن له متعلقًا بهؤلاء الرواة، إذ قال بعد ذلك:

فإذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، فإذا اتفقوا فهو صحيح. وإذا خالف هشام قول شعبة فالقول قول شعبة، وقال بعضهم: يتوقف عنه، وإذا اتفق هشام وسعيد بن أبي عروبة من رواية أهل التثبت عنهما وخالفهما شعبة كان القول قول هشام وسعيد، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة ولا

---

(١) معجم مقاييس اللغة ابن فارس (٤٧٦/٥) لسان العرب ابن منظور (٢٣٣/٥) القاموس المحيط الفيروزابادي (ص: ٤٨٧).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٧/١).

(٣) شرح علل الترمذي ابن رجب (٤٥٠/١).

(٤) شرح علل الترمذي (٤٥٠/١).

يلتفت إلى رواية الفرد عن شعبة ممن ليس له حفظ، ولا تقدم في الحديث من أهل الإتقان[1].

فرده لرواية الفرد عن شعبة ممن ليس له حفظ ولا إتقان، دليل اعتباره حال الراوي، فهو يقول –لا يلتفت– بمعنى أنه مردود.

كما أنه لا يعتبر مطلق التفرد منكرًا، إنما يكون منكرًا إذا كان الحديث أو المتن غير معروف بدليل قوله:

إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي . صلى الله عليه وسلم . حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً[2].

ويتلخص من قول البرديجي: أن المنكر هو تفرد راو بسند وأتى بمتن لا يعرف.

وتفرد راو بالرواية عن شيخ معروف يستبعد خفاء روايته على غيره من أصحابه.

وأطلق بعض الأئمة لفظ المنكر على مجرد التفرد وقيدوا ذلك بأن لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده، ومنهم الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد[3].

والخلاصة أن للمنكر إطلاقين هما:

الأول: على رأي من لا يشترط فيه قيد المخالفة:

الحديث المنكر الذي فيه راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه[4].

والثاني: ما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أولى منه[5].

ونلاحظ الفرق بين الإطلاقين أن الثاني لا علاقة له بالروايات الأخرى بل يقوم الحكم على الحديث بالنكارة على اعتبار حال الراوي من حيث اتصافه بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو ظهور الفسق، بينما الإطلاق الثاني له تعلق بالروايات الأخرى للحديث بالإضافة إلى حال

(١) شرح علل الترمذي (٥٠٦/٢)

(٢) المرجع السابق (٤٥٢/١).

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٦٧٤/٢)

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (١٠٩-١١٠).

(٥) نخبة الفكر (٢٤٦) ونقل عن السخاوي ذلك أيضًا.

الراوي، فتقام بينهما الموازنة فيوصف الحديث بالنكارة إذا وجد راو ضعيف خالف في روايته من هو أولى منه.

والإطلاق الثاني في وصف الحديث بالمنكر إذا تفرد به ضعيف وخالف من هو أولى منه، هو ما سرت عليه في دراستي للأحاديث في هذا البحث، والله أعلم.

حكم الحديث المنكر:

ضعيف.

علاقة التفرد بالحديث المنكر:

من العلل التي يعتبر التفرد وسيلة للكشف عنها، مخالفة الضعيف للثقة في الرواية سواء كان ذلك سندا أو متنًا، وقولنا "مخالفة الضعيف" هو ما يعنينا في مسألة التفرد، ذلك أنا نسبنا المخالفة لضعيف واحد لا لمجموعة ضعفاء، مما يدل على أنها مخالفة فرد أو شخص واحد لغيره، سواء كان هذا الغير مجموعة ممن هم أولى منه أو واحدًا، فتفرد الضعيف في هذه الحالة يورث شكًا في روايته، خصوصًا إذا كان يروي عن شيخ معروف بالرواية يقصده جمع غفير من الرواة، كالزهري وقتادة وغيرهما، ففي هذه الحالة تفرد راو ضعيف مع مخالفته لمن هم أولى منه، يوصف حديثه بالمنكر.

وبينهما علاقة عموم وخصوص، فكل نكارة تفرد –عند من يشترط قيد المخالفة في الحديث المنكر– وليس كل تفرد نكارة.

ثانيـاً - الجانب التطبيقي

المبحث الثاني: أحاديث الصحابي الجليل – أبي هريرة رضي الله عنه – التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد في كتاب الصلاة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: من بداية كتاب الصلاة إلى باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" وفيها حديثان.

باب بداية كتاب الصلاة:

الحديث الأول: (تعارض الوصل والإرسال)

قال الإمام الدارقطني –رحمه الله– قرئ على أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وأنا أسمع، حدثكم داود بن رشيد، ثنا الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع». تفرد به قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقرة ليس بقوي في الحديث.

ورواه صدقة، عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولا يصح الحديث، وصدقة، ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب[1].

---

(١) **تخريج الحديث**: مداره على ابن شهاب الزهري واختلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه

أخرجه من هذا الوجه: أبو بكر بن شيبة في مصنفه (٩/ ١١٦) ح(٢٧٢١٩) وابن ماجه في سننه كتاب النكاح باب خطبة النكاح (١/٦١٠) ح(١٨٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن خلف العسقلاني، وأخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١/٥) من طريقهم، وأخرجه البزار في مسنده (١٤/ ٢٩١) ح(٧٨٩٨) عن رجاء بن محمد السقطي، وابن الأعرابي في معجمه (١/٢٠٦) ح(٣٦٢) عن محمد بن يحيى، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٩/٢١٨) من طريق إبراهيم بن هانئ، وأخرجه أيضا في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٧٠) ح(١٢١٠) من طريق يعقوب بن سفيان والحسن بن سلام، وأخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١/٧) من طريق يوسف بن سعيد المصيصي، ومحمد بن إبراهيم الطرسوسي، وأبي العباس الغزي، والعباس بن محمد. جميعهم (اثنا عشر) عن عبيد الله بن موسى.

وأخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب الهدي في الكلام (٤/ ٢٦١) ح(٤٨٤٠) عن أبي توبة، والنسائي في السنن الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة (٩/١٨٤) ح(١٠٢٥٥) عن محمود بن =

=خالد، وأخرجه الدارقطني في سننه أول كتاب الصلاة (١/ ٤٢٧) ح(٨٨٣)، والسبكي في طبقات الشافعية (٦/١) كلاهما من طريق داود بن رشيد، ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١٤/ ٣٢٩) ح(٨٧١٢) من طريق ابن مبارك، وأخرجه ابن حبان في الصحيح في مقدمته باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى (١٧٣/١) ح(١)، والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٤٤٨/١) ح(١١٨) كلاهما من طريق عبد الحميد بن أبي العشرين، وأخرجه ابن حبان أيضًا في مقدمته باب ذكر الأمر للمرء أن تكون فواتح أسبابه بحمد الله جل وعلا لئلا تكون أسبابه بترا (١/ ١٧٤) ح(٢) من طريق شعيب بن إسحاق، وأخرجه الدارقطني في سننه كتاب الصلاة (١/ ٤٢٨) ح(٨٨٤) من طريق موسى بن أعين، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجمعة باب ما يستدل به على وجوب التحميد فى خطبة الجمعة (٣/ ٢٠٨) ح(٥٩٧٨)، وأخرجه ابن الأعرابي في الزهد في مقدمته (ص: ١٧) ح(١)، والسبكي في طبقات الشافعية (٦/١). ثلاثتهم من طريق أبي المغيرة، سبعتهم عن الأوزاعي به بلفظ "كل كلام" في رواية، وفي أخرى قال "كل أمر"، وفي رواية قال: "بحمد الله" وفي أخرى "بالحمد" وفي أخرى "بذكر الله"، وفي رواية قال: "أقطع" وفي أخرى قال: "أبتر" وقال: "أجذم".

واختلف عن الأوزاعي على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه الوليد بن مسلم، وموسى بن أعين، وابن المبارك، وعبد الحميد بن أبي العشرين، وعبيد الله بن موسى، وشعيب بن إسحاق، وأبي المغيرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعًا.

وتخريجه سبق في الوجه الأول من الاختلاف على الزهري.

الوجه الثاني: رواه مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا (وبدون ذكر قرة).

أخرجه من هذا الوجه: الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٦٩/٢) ح(١٢١٠) من طريق يعقوب بن كعب الأنطاكي عن مبشر بن إسماعيل به إلا أنه قال "يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم".

الوجه الثالث: رواه وكيع، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرسلا.

ذكره الدارقطني في العلل (٨/ ٢٩)[1].

وسيأتي بيان الوجه الراجح بعد ذكر أوجه الاختلاف على الزهري.

الوجه الثاني: رواه الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (مرسلًا).

أخرجه من هذا الوجه: النسائي في السنن الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في خبر عبد الله بن مسعود فيه (١٨٥/٩) ح(١٠٢٥٦) من طريق سعيد بن عبد العزيز، وفي (الموضع السابق) ح(١٠٢٥٧) من طريق عقيل بن خالد، وفي (الموضع السابق) ح(١٠٢٥٨) من طريق الحسن بن عمر.

ثلاثتهم عن الزهري به، بزيادة "في أوله بذكر الله" وفي رواية قال "أقطع" وفي أخرى "أبتر".

الوجه الثالث: رواه محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه من هذا الوجه: الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٧٢) ح(١٤١) من طريق صدقة بن عبد الله عن محمد بن الوليد به، وزاد "أقطع أو أجزم".

الوجه الرابع: رواه يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله موقوفًا.

أخرجه من هذا الوجه: الخليلي في الإرشاد (٤٤٩/١) ح(١١٩) من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس بن يزيد به إلا أنه زاد "والصلاة علي" وزاد "أبتر ممحوق من كل بركة".

أولًا: الموازنة والترجيح في الاختلاف على الأوزاعي:

الأوزاعي عبد الرحمن ابن عمرو الفقيه ثقة جليل[١]

الرواة عنه في الوجه الأول وأحوالهم:

الوليد بن مسلم القرشي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية[٢].

موسى بن أعين الجزري ثقة عابد[٣].

عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير[٤].

عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي كاتب الأوزاعي ولم يرو عن غيره صدوق ربما أخطأ[٥].

عبيد الله بن موسى الكوفي ثقة كان يتشيع[٦].

شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن ثقة رمي بالإرجاء[٧].

عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة ثقة[٨].

وأما حال الراوي عن الأوزاعي في الوجه الثاني:

مبشر بن إسماعيل الحلبي أبو إسماعيل صدوق، وفي روايته زيادة كما سبق بيانه[٩].

وأما حال الراوي عن الأوزاعي في الوجه الثالث:

وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد[١٠].

---

(١) التقريب (ص: ٣٤٧).

(٢) التقريب (ص: ٥٨٤).

(٣) التقريب (ص: ٥٤٩).

(٤) التقريب (ص: ٣٢٠).

(٥) التقريب (ص: ٣٣٣)

(٦) التقريب (ص: ٣٧٥)

(٧) التقريب (ص: ٢٦٦)

(٨) التقريب (ص: ٣٦٠).

(٩) التقريب (ص: ٥١٩).

(١٠) التقريب (ص: ٥٨١)

الترجيح:

الفرق بين الأوجه كما هو ظاهر الوجهين الأول والثاني موصولة مع حذف قرة في الوجه الثاني الذي من رواية مبشر ابن إسماعيل وحاله صدوق، وأما الرواية على الوجه الأول فرواها عن الأوزاعي ستة ثقات وواحد صدوق ربما أخطأ كما سبق بيانه، وأما الوجه الثالث فمرسل عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه عن الأوزاعي وكيع وهو ثقة حافظ، والراجح هو الرواية المرسلة والسبب في ذلك على الرغم من تفوق الوجه الأول في العدد على راو واحد في الوجه الثالث، هو ما سيأتي بيانه في الترجيح بين الأوجه عن الزهري.

ثانيًا: الموازنة والترجيح في الاختلاف على الزهري.

أولًا: **ترجمة الراوي عن المدار والذي حكم عليه الدارقطني بالتفرد بالوجه الأول:**

(م ٤) قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة ابن عبد بن عامر بن أيم بن الحارث الكتعي بن مالك بن عَمْرو ابن يعفر بن شراحيل بن اليسع بن ثوب بن ثويب المعافري، أبو محمد، ويقال: أبو حيويل المصري، يقال: إنه مدني الأصل.

روى عن: ربيعة بن أَبي عبد الرحمن، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وغيرهما.

روى عنه: حيوة بن شريح، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وغيرهما.

المعدلون:

قال أبو مسهر، عن يزيد بن السمط: كان الأَوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبد الرحمن بن حيويل.

قال العجلي: يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

قال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا جدا، وأرجو أنه لا بأس به.

قال الذهبي: صويلح الحديث.

قال ابن حجر: صدوق.

المجرحون:

قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب.

وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث جدا، وفي موطن آخر قال ضعيف.

وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير.
وقال أبو حاتم، والنسائي والدارقطني: ليس بقوي.
قال أبو داود: في حديثه نكارة، يقال له: ابن كاسر المد، وفي موطن آخر سئل عن عقيل بن خالد، وقرة بن حيويل، فقال: عقيل أحلى منه مئة مرة.
قال الذهبي: ضُعف.
قال ابن حجر: له مناكير.
الخلاصة في حاله: صدوق له مناكير.
رواية مسلم له مقرونا بغيره.
توفي سنة سبع وأربعين ومئة، من السابعة، وكان جده حيويل بْن ناشرة شهد فتح مصر(١).

ثانيًا: الرواة عن المدار في الوجه الثاني:

سعيد ابن عبد العزيز التنوخي الدمشقي ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر أمره(٢).
عقيل خالد ابن عقيل الأيلي ثقة ثبت(٣).
الحسن ابن عمر أو عمرو ابن يحيى الفزاري ثقة(٤).

ثالثًا: الراوي عن المدار في الوجه الثالث:

محمد ابن الوليد ابن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري(٥).
روى عنه صدقة وهو ابن عبد الله السمين أبو معاوية أو أبو محمد الدمشقي ضعيف(٦).

---

(١) مصادر الترجمة: التاريخ الكبير للبخاري (١٨٣/٧) الثقات للعجلي (ص: ٣٩٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٣١/٧) الثقات لابن حبان (٣٤٢/٧) رجال صحيح مسلم (١٤٢/٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥٨١/٢٣) تاريخ الإسلام الذهبي (٩٥٣/٣) من تكلم فيه وهو موثق الذهبي (ص: ٤٣٦) الكاشف (١٣٦/٢) لسان الميزان (٣٤٢/٧) تهذيب التهذيب (٣٧٤/٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٥) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب محمود خليل وآخرون (١٨٥/٣).
(٢) التقريب (ص: ٢٣٨).
(٣) التقريب (ص: ٣٩٦).
(٤) التقريب (ص: ١٦٢)
(٥) التقريب (ص: ٥١١).
(٦) التقريب (ص: ٢٧٥).

رابعًا: الراوي عن المدار في الوجه الرابع:

يونس ابن يزيد ابن أبي النجاد أبو يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلا وفي غير الزهري خطأ[1].

الموازنة بين الأوجه:

هذا الحديث مداره كما تقدم على ابن شهاب الزهري، وهو إمام ثقة غني عن التعريف، وقد حصل الاختلاف عليه في الرواية، فتارة متصل عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتارة عنه عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وتارة موقوف عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله.

وتارة مرسل عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وبالنظر إلى الرواة عن الزهري فالأول قرة وهو صدوق له مناكير وليس بالقوي.

وأما الوجه المرسل فرواه عن الزهري ثلاثة هم سعيد بن عبد العزيز وعقيل بن خالد والحسن بن عمر فأما الأول فإنه ثقة إمام وأما الثاني فثقة ثبت وأما الثالث فثقة.

وأما الوجه الثالث فرواه محمد بن الوليد وهو ثقة ثبت لكن الذي رواه عنه صدقة وهو ضعيف.

وأما الرواية الموقوفة فرواها يونس بن يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا وفي غير الزهري خطأ.

الترجيح:

الصواب في ذلك والله أعلم هو الوجه الثاني وهو كون الحديث مرسلًا وذلك ظاهر فقد رواه ثلاثة عن المدار جميعهم ثقات، أضف إلى ذلك أن هذه الطرق الثلاثة هي الأعلى إسنادًا بخلاف جميع الأوجه بجميع الطرق إسنادها نازل.

وأما الأوجه الأخرى كالتالي: الوجه الأول رواه واحد وليس بقوي والوجه الثالث كذلك رواه واحد بالرغم من كونه ثقة إلا أن الذي رواه عنه ضعيف، والوجه الرابع كذلك رواه واحد مع كونه ثقة إلا أن في حديثه عن الزهري وهمًا ولعل هذه الرواية من أوهامه، وتأتي آفته أيضًا ممن

(١) التقريب (ص: ٦١٤)

رواه عنه وهو إسماعيل ابن زياد الشامي قال ابن حجر: متروك كذبوه[1] إذ إنه انفرد بروايته موقوفا من قول أبي هريرة رضي الله عنه، وجميع الأوجه الأخرى ذكرت الحديث مرفوعًا من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما أنه انفرد بزيادة في المتن بقول "والصلاة علي" وزاد "أبتر ممحوق من كل بركة"، ولم يذكر أحد هذه الزيادة.

– الخلاصة: قرة لا يحتمل التفرد وباعتبار الكثرة والتوثيق رجحت الرواية المرسلة.

ومما يرجح ذلك أيضًا أن المزي ذكره في "تحفة الأشراف" في قسم المراسيل[2].

ورجح الدارقطني هذا الوجه وقال: والمرسل هو الصواب.

وممن رجح الوجه الأول: السبكي[3] وحجته في ذلك قول الأوزاعي في قرة ما أحد أعلم بالزهري منه، فقال السبكي هو عندي ثقة ثبت، والذي دعاه إلى توثيقه قول الأوزاعي.

ولكن لو نظرنا إلى قول الأوزاعي فليس فيه ما يدعو إلى جعل قرة ثقة ثبتا، بل إننا إذا قلنا ما أحد أعلم بفلان إلا فلان، فهذا يدخل فيه عدة احتمالات:

قد يكون أعلم به في أحواله الشخصية لقربه منه مثلًا، قد يكون أعلم به في جانب عبادته وتعامله مع الناس ... وغير ذلك مما يُحتمل، أما أن يستدل بقول الأوزاعي على توثيق قرة بل وجعله ثبتا أيضًا فلا يخلو من مبالغة.

والأوزاعي لم يقل: ما أحد أعلم بحديث الزهري منه، وبينهما فرق بلا شك، ويؤيد ذلك أيضًا قول

أبي حاتم: كيف يكون قرة أعلم الناس بالزهري وكل شيء روى عنه نحو ستين حديثًا[4]؟ وهذا دليل على أنه لو كان يقصد الأوزاعي أنه أعلم الناس بحديث الزهري لأكثر من الرواية عنه ولاشتهر بالإتقان فيه كما اشتهر بذلك مالك ومعمر ويونس وعقيل وغيرهم ممن ذكرهم أبو حاتم وقال: بل أتقن الناس في الزهري مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضا في شيء يرويه[5].

(١) التقريب (ص: ١٠٧)

(٢) (٣٦٨/١٣).

(٣) الطبقات (١٠/١).

(٤) نقل ذلك ابن حبان في الثقات (٣٤٢/٧).

(٥) المرجع السابق.

كما أن ابن حجر عقب على قول الأوزاعي بقوله: مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث وهذا هو اللائق والله أعلم(١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

كما هو ظاهر فالرواية ضعيفة للانقطاع بين الزهري وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والحديث ضعفه الإمام الألباني(٢).

وقال بعض العلماء تلقي العلماء له بالقبول يدل على أن له أصلًا.

باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»

الحديث الثاني: (مخالفة الثقات)

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: حدثنا عمر بن أحمد بن علي الجوهري، ثنا أحمد بن سيار المروزي، ثنا زكريا بن يحيى الوقار، ثنا بشر بن بكر، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فلما قضاها، قال: «هل قرأ أحد منكم معي بشيء من القرآن؟»، فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني أقول ما لي أنازع في القرآن إذا أسررت بقراءتي، فاقرؤوا معي وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرأن معي أحد». تفرد به زكريا الوقار وهو منكر الحديث متروك(٣).

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٤).

(٢) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٦١٣).

(٣) **تخريج الحديث**: أخرجه في كتاب الصلاة باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» (١٢٦/٢) ح(١٢٦٥) من طريق أحمد المروزي، وأخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبرا آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص:١٤١) ح(٣٢٣) من طريق محمد بن راشد الأصبهاني، والعقيلي في الضعفاء= = الكبير (٢/ ٨٧) عن زكريا الحلواني، ثلاثتهم عن زكريا الوقار عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. غير أن البيهقي لم يذكر أبا سلمة.

ورواه ابن شهاب الزهري واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه مالك وسفيان بن عيينة ومعمر وابن جريج والليث ويونس وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه من هذا الوجه: الإمام مالك في الموطأ كتاب الصلاة باب القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه (٨٦/١) (٤٤)، وابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة، ذكر كراهية رفع الصوت لمأموم بالقراءة لئلا ينازع الإمام ما يقرؤه (٥/ ١٥٧) (١٨٤٩) من طريق أحمد بن بكير، وأبو داو في سننه كتاب الصلاة باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام(١/ ٢١٨) (٨٢٦) والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة، باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة (٢/ ٢٢٤) ح(٢٨٩٢) من طريق إسماعيل القاضي وأبي داود كلاهما عن القعنبي، والترمذي في سننه أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك القراء خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة (١١٨/٢) ح(٣١٢) من طريق معن، والنسائي في سننه كتاب المساجد باب القراءة خلف الإمام فيما جهر به (١/ ٤٧٥) ح(٩٩٣) عن قتيبة بن سعيد، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٨٣/١٣) ح(٨٠٠٧) عن عبد الرحمن، والشافعي في سننه باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في السفر (ص:١٣٠) ح(٣٣) ومن طريقه أخرجه البيهقي معرفة السنن والآثار كتاب الصلاة، القراءة خلف الإمام (٧٥/٣) ح(٣٧٤٧)، وأخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام (ص:٢٨)ح(٦٧) عن إسماعيل، وفيه أيضًا (ص:٦٢) ح(١٦٣) عن قتيبة، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص: ١٣٩) ح(٣١٧) من طريق ابن قعنب ويحيى بن بكير، وأخرجه أيضًا في معرفة السنن والآثار كتاب الصلاة، القراءة خلف الإمام (٧٥/٣) ح(٣٧٤٦) من طريق يحيى بن بكير، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٣-٣٩٤) من طريقيهما (ابن قعنب وابن بكير)، تسعتهم عن مالك.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١٢/ ٢١١)ح(٧٢٧٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه، من كره القراءة خلف الإمام.(١/ ٣٧٥) ح(٣٧٩٧) وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (١/ ٢٧٦) ح(٨٤٨) عنه، والحميدي في مسنده (٢/ ٤٢٣) ح(٩٥٣)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام (١/ ٢١٩) ح(٨٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة، باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة (٢/ ٢٢٥) ح(٢٨٩٣) كلاهما عن مسدد، وأحمد بن محمد المروزي، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف، وعبد الله بن محمد الزهري، وابن السرح، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص:١٤٠) ح(٣٢١) عن أحدهم وهو عبد الله الزهري، وابن ماجه في سننه (الموضع السابق) عن هشام بن عمار، والبزار في مسنده (١٥/ ٢٨٦) ح(٨٧٨٠) عن حوثرة بن محمد وخالد بن يوسف. جميعهم (أحد عشر) عن سفيان ابن عيينة. =

= وابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة ذكر الزجر عن رفع الصوت بالقراءة للمأموم خلف إمامه (١٥١/٥) ح(١٨٤٣) من طريق يزيد بن هارون، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام (ص: ٢٨) ح(٦٩) عن أبي الوليد، وأخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص: ١٤٠) ح(٣١٨) من طريقه (الوليد)، والبيهقي أيضًا (الموضع السابق) ح(٣١٩) من طريق يحيى بن بكير. ثلاثتهم عن الليث.

مدار الحديث: ابن شهاب الزهري إمام ثقة غني عن التعريف.

الرواة عنه في الوجه الأول:

مالك إمام غني عن التعريف.

يونس بن يزيد بن أبي النجاد أبو يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلا وفي غير الزهري خطأ[1].

سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الكوفي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة[1].

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢/ ١٣٥) ح(٢٧٩٥)، وأحمد في مسنده (١٣/ ٢٢٢) ح(٧٨١٩) عنه، والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٣٠٨) ح(٥٣٩٧) وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٧/ ٥٦٨) كلاهما من طريق يزيد بن زريع. كلاهما عن معمر.

وعبد الرزاق في مصنفه (الموضع السابق) ح(٢٧٩٦)، وأحمد بن حنبل في مسنده (١٣/ ٢٣٠) ح(٧٨٣٣) عن محمد بن بكر، وأخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص: ١٤٠) ح(٣٢٠) من طريق محمد بن بكر البرساني. ثلاثتهم عن ابن جريج، وأخرجه أحمد في مسنده (١٦/ ٢١٤) ح(١٠٣١٨) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق.

والبخاري في القراءة خلف الإمام (ص: ٢٨) ح(٦٨) من طريق يونس، سبعتهم عن ابن شهاب الزهري به بلفظ " قرأ أحد منكم خلفي "؟ قال رجال: نعم، فقال: " إني أقول ما لي أنازع القرآن " وفي بعض الروايات بزيادة " قال الزهري: فانتعظ المسلمون فلم يكونوا يقرؤون معه فيما جهر به.

الثاني: رواه الأوزاعي عن ابن شهاب الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة، ذكر البيان بأن القوم كانوا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه وسلم، مع الصوت حيث قال لهم هذا القول، لا أن رجلا واحدا كان هو الذي يقرأ وحده (١٥٩/٥) ح(١٨٥٠) من طريق الفريابي، والبيهقي في السنن الكبرى باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة (٢٢٦/٢) ح(٢٨٩٤) وفي جزء القراءة خلف الإمام، ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص: ١٤١) ح(٣٢٢) من طريق الوليد بن مزيد، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٢٥٢/١٠) ح(٥٨٦١) من طريق مبشر، والبزار في مسنده (٢٠٣/١٤) ح(٧٧٥٩) من طريق بشر بن بكر، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٢٠/٩) من طريق أبي إسحاق الفزاري. خمستهم عن الأوزاعي عن ابن شهاب الزهري به.

الثالث: رواه عمر بن صهبان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من قال بقول الشافعي في القديم (ص: ١٤٣) ح(٣٢٧) من طريق محمد بن بكر عن عمر بن صهبان به.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل[٢].

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل[٣].

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور[٤].

عبد الرحمن بن إسحاق الكناني المدني صدوق[٥].

الراوي عنه في الوجه الثاني:

الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو الفقيه ثقة جليل[٦].

الراوي عنه في الوجه الثالث:

عمر بن صهبان أبو جعفر المدني ضعيف[٧].

ترجمة المتفرد:

زكريا بن يحيى المصري العبدري، أبو يحيى المعروف بالوقار.

روى عن: ابن القاسم، وابن عيينة، وابن وهب وغيرهم.

وروى عنه: أبو حاتم الرازي، ومحمد بن المعافى البيروتي، ومحمد بن إسماعيل المهندس وغيرهم.

المعدلون:

قال أبو عمر الكندي: كان فقيها.

قال العقيلي: ثقة.

وقال ابن يونس: كان فقيها صاحب حلقة.

قال ابن عدي رأيت مشايخ مصر يثنون على أبي يحيى في العبادة والاجتهاد والفضل، وله حديث كثير بعضه مستقيم.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤١٤).

قال الذهبي: كان من كبار الفقهاء المالكية وصلحائهم.

المجرحون:

قال أبو عمر الكندي: كان صاحب عجائب، ولم يكن بالمحمود في روايته.

وقال صالح جزرة: حدثنا أبو يحيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار.

وذكره العقيلي في الضعفاء.

ضعفه ابن يونس.

وقال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال بعد قوله بعضه مستقيم: وبعضه موضوعات وكان هو يتهم بوضعها لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعة والصالحون قد وسموا بهذا أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة ويتهم جماعة منهم بوضعها.

قال الدارقطني: منكر الحديث، متروك.

قال الذهبي: وليس هو بالقوي في الحديث، اتهم بالكذب، وقال في موطن آخر يخطىء ويخالف.

وقال أبو العرب التميمي في حديثه لين كثير.

الخلاصة: ضعيف.

ولد سنة أربع وسبعين ومائة ومات في جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين ومئتين[1].

الموازنة:

أولًا: الموازنة بين الأوجه في الاختلاف على الزهري وبيان الراجح:

بالنظر للوجهين الأول والثاني يتبين لنا أن الفارق بينها هو في رواية الحديث عن سعيد بن المسيب في الوجه الثاني بدلًا من ابن أكيمة وفي بيان ذلك نقول وبالله التوفيق:

(١) مصادر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦٠١/٣) تاريخ ابن يونس المصرى (١٨٧/١) الثقات لابن حبان (٢٥٣/٨) الكامل في ضعفاء الرجال (١٧٤/٤) المغني في الضعفاء (٢٤٠/١) تاريخ الإسلام (٨٤/٦) ميزان الاعتدال (٧٧/٢) إكمال تهذيب الكمال (٧١/٥) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي (ص: ١٢٠) لسان الميزان (٤٨٥/٢) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٢٦٦/١).

الوجه الأول والذي لم يذكر ابن المسيب رواه عن الزهري جمع من الثقات وهم مالك وسفيان بن عيينة ومعمر وابن جريج والليث ويونس وعبد الرحمن بن إسحاق وعددهم سبعة.

بينما الوجه الثاني والذي يُروى فيه الحديث عن الزهري عن ابن المسيب لم يروه عن الزهري سوى الأوزاعي، وهو إمام ثقة.

الترجيح:

الوجه الأول هو الراجح بلا شك، والدليل على ذلك ما يلي:

أولًا: ورود ما يدل على وهم الأوزاعي في الروايات التي صنفتها ضمن الوجه الأول والتي ورد في أسانيدها: .. عن الزهري سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه ... الحديث، وذلك عند أبي داود، وأيضًا قول سفيان حدثنا الزهري حفظته من فيه قال: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب قال: سمعت أبا هريرة يقول ... الحديث كما عند البيهقي في السنن الكبرى، وفي القراءة خلف الإمام، وقد تقدم تخريجها في الوجه الأول، وفي هذا يتبين أن ذكر ابن المسيب جاء في سياق السامع لحديث ابن أكيمة لا المتحدث به، خصوصا أنها وردت بصيغة التحديث والسماع، فوهم فيه الأوزاعي ورواه عن الزهري عن سعيد ولم يذكر ابن أكيمة.

ثانيًا: ورود الوجه الراجح برواية سبعة أغلبهم ثقات عن الزهري، بينما لم يرد الوجه الثاني إلا برواية واحد عن الزهري.

ثالثًا: تنصيص الأئمة على الوهم في هذا الوجه، والحاصل من الأوزاعي، منهم البخاري قال: ولا يصح عن سعيد رضي الله عنه، والبيهقي وقال معتذرا له: فنسي الأوزاعي رحمه الله قول الزهري: سمعت ابن أكيمة، وحسب أنه عن سعيد بن المسيب لأن الزهري ذكر ابن المسيب في حديث ابن أكيمة، وأبي حاتم أيضًا ساق قوله ابن حبان في صحيحه، والبزار[1].

(١) وجميع أقوالهم ذكرت بعد روايتهم للحديث ينظر توثيقها في تخريج الحديث.

أما الوجه الثالث فلا يعتد به لضعف الراوي عن الزهري وهو عمر بن صهبان ولمخالفته الثقات وقد قال الدارقطني في عمر بخصوص هذا الوجه (وهم فيه وهما قبيحا)[1].

وورد في التاريخ الأوسط (١/١٧٧) ح(٨٢٥) وفي التاريخ الصغير (١/٢٠٦) للبخاري من طريق يونس روايته عن الزهري عن ابن أكيمة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وذلك بذكر ابن أكيمة راويًا الحديث عن ابن المسيب، والوهم فيه ظاهر، ولم ينبه عليه الدارقطني في علله[2] ضمن الأوجه لظهور الخطأ فيه والوهم والله أعلم.

الموازنة والترجيح مع الوجه الذي أخرجه الدارقطني:

تبين لنا من خلال ما سبق أن الوجه الصحيح لرواية الحديث هو الوجه الأول في الاختلاف على الزهري، وما ذكر الدارقطني فالمدار فيه هو زكريا الوقار وهو الراوي المتفرد كما هو ظاهر، وفي الفرق بين الروايتين:

أولًا في الإسناد:

فرواه زكريا الوقار عن بشر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ولم أجد من روى الحديث بهذا الإسناد سوى زكريا، وقد تبين لنا في الرواية التي وهم فيها الأوزاعي أنه لم يذكر فيها يحيى بن كثير ولا أبا سلمة، هذا وهي وهم، ورواها عنه خمسة من الرواة، فكيف برواية زكريا ؟ والتي لم يروها عن الأوزاعي إلا بشر بن بكر ثم تفرد زكريا بالرواية عنه زيادة على ذلك؟؟ فالخطأ والشذوذ في رواية زكريا بين ولا شك فيه.

ثانيًا في المتن:

يظهر في المتن عند الدارقطني فيما تفرد به زكريا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إني أقول ما لي أنازع في القرآن إذا أسررت بقراءتي ، فاقرؤوا معي وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرأن معي أحد».

(١) العلل (٩/٥٥).
(٢) العلل (٩/٥٥).

وأما جميع الروايات التي ذكرت الحديث ففيها:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: " قرأ أحد منكم خلفي "؟ قال رجال: نعم، فقال: " إني أقول ما لي أنازع القرآن " وإلى هنا ينتهي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي بعض الروايات يأتي بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إني أقول ما لي أنازع القرآن " قال الزهري: فاتعظ المسلمون فلم يكونوا يقرؤون معه فيما جهر به.

وبالمقارنة بينها يظهر لنا الزيادة في الرواية التي تفرد بها زكريا وهي قول: .. إذا أسررت بقراءتي ، فاقرؤوا معي وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرأن معي أحد» على أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

والمتفرد بهذه الزيادة لا يحتمل التفرد لضعفه، كما أنها لم ترد هذه الزيادة حتى في الرواية التي وهم فيها الأوزاعي.

الحكم على الحديث عند الدارقطني:

منكر لمخالفته الثقات.

المطلب الثاني: من باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة، إلى باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين وفيها حديثان.

باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة.

الحديث الثالث: (الوهم في اسم راو)

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، ثنا يوسف بن بهلول، ثنا أسد بن عمرو، عن غطيف الطائفي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة».

وحدثنا الحسن بن الخضر، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، ثنا محمد بن آدم، حدثنا أسد بن عمرو، بهذا. لم يروه عن الزهري، غير روح بن غطيف وهو متروك الحديث[1].

(١) **تخريج الحديث**: الحديث مداره على ابن شهاب الزهري ورواه عنه روح ابن غطيف واختلف عنه على وجهين:
الأول: رواه القاسم بن مالك عن روح بن غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

مدار الحديث: ابن شهاب الزهري.

ورواه عنه روح ابن غطيف وهو الراوي المتفرد كما قال الدارقطني.

ترجمة الراوي المتفرد:

روح بن غطيف بن أعين الجزري.

روى عن الزهري وعمرو بن مصعب بن الزبير وغيرهما.

روى عنه عبد السلام بن حرب والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن ربيعة وغيرهم.

وهاه ابن معين.

قال البخاري: منكر الحديث.

قال أبو حاتم: ليس بالقوي منكر الحديث جدا.

ذكر مسلم في مقدمة صحيحه قول عبد الله بن المبارك: رأيت روح بن غطيف صاحب الدم قدر الدرهم، وجلست إليه مجلسا، فجعلت أستحيي من أصحابي أن يروني جالسا معه كره حديثه.

وقال النسائي: متروك الحديث.

أخرجه من هذا الوجه: الدارقطني في سننه كتاب الصلاة باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة (٢/٢٥٧) ح(١٤٩٤) وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٧٦) كلاهما من طريق عمار بن خالد التمار، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب ما يجب غسله من الدم (٢/٥٦٦) ح(٤٠٩٣) وأخرجه أيضا في الخلافيات (٢/١٠٨) ح(٣٨٢) وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/٥٦) كلاهما من طريق يوسف بن عدي، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب ما يجب غسله من الدم (٢/٥٦٦) ح(٤٠٩٥) من طريق محرز بن عون، والبيهقي في الخلافيات مسألة ولا عفو عن قدر الدرهم من النجاسة (٢/١٠٦) ح(٣٨١) من طريق شهاب بن عباد، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٤٧) من طريق جعفر بن محمد، وابن حبان في المجروحين (١/٢٩٨) من طريق مجاهد بن موسى.

ستتهم عن القاسم بن مالك عنه به بنحوه.

الثاني: رواه أسد بن عمرو عن غطيف الطائفي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه: الدارقطني في سننه كتاب الصلاة باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة (٢/ ٢٥٧) ح(١٤٩٥) وفي نفس الموضع ح (١٤٩٦) من طريق يوسف بن بهلول عن أسد بن عمرو به واللفظ له.

وللحديث طريق آخر رواه أبو عصمة نوح بن أبي مريم عن يزيد بن أبي زياد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٠/٤٤٨) وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٧٥) كلاهما من طريق أبي عامر، وابن عدي في الكامل (٨/٢٩٦) من طريق أبي الطيب. كلاهما عن نوح بن أبي مريم به بنحوه.

وقال الساجي: منكر الحديث.
قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه[1].
قال الدارقطني: متروك الحديث وذكره في الضعفاء والمتروكين، وقال في العلل ضعيف.
الخلاصة: شديد الضعيف.

الموازنة:

نجد أن الوجه الأول رواه روح بن غطيف عن الزهري وقد رواه عن روح القاسم بن مالك، ورواه عنه ستة رواة، وهم عمار ويوسف ومحرز وشهاب ومجاهد وجعفر، وأما الوجه الثاني فلم يروه عن غطيف سوى أسد بن عمرو، وقال عنه يزيد بن هارون لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال يحيى: هو كذوب ليس بشيء[2]، وقال البخاري: صاحب رأي ضعيف[3].
ولم يروه عن أسد إلا يوسف بن بهلول.

الترجيح:

الراجح هو الوجه الأول ويتضح أن أسد بن بهلول قد وهم في الوجه الثاني، أو التبس عليه، فجعله عن غطيف الطائفي والصواب روح بن غطيف، وذلك ظاهر، فقد رواه عن روح في الوجه الأول راو وهو القاسم رواه عنه ستة رواة كما بينت، وأما الوجه الثاني رواه راو واحد عن غطيف وهو أسد وهو ضعيف، وأيضًا لم يروه عن أسد إلا راو واحد وهو يوسف وبهذا الفرق يتضح رجحان الوجه الأول، وقد يكون تشابه الأسماء هو الذي أوقع أسد بن عمرو في الوهم والخطأ، ويؤيد هذا الترجيح: قول الإمام الدارقطني بعد إيراده للوجهين:
وقال أسد بن عمرو البجلي: عن غطيف الطائفي، عن الزهري وهو روح بن غطيف، كما قال القاسم بن مالك[4]، وقال في سننه بعد إخراجه رواية القاسم: خالفه أسد بن عمرو في اسم روح بن غطيف، فسماه غطيفا ووهم فيه.

---

(١) مصادر الترجمة: التاريخ الكبير للبخاري (٣/٣٠٨-٣٠٩) الضعفاء للبخاري (ص: ٦٢) صحيح مسلم في مقدمته (١٨/١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٠) ضعفاء العقيلي (٥٦/٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٩٥/٣) المجروحين لابن حبان (٢٩٨/١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧/٤) علل الدارقطني (٤٣/٨) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٩) المغني في الضعفاء (٢٣٤/١) ميزان الاعتدال (٦٠/٢) لسان الميزان (٤٦٧/٢) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٢٦٠/١).
(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٧٧/٢).
(٣) الضعفاء للبخاري (ص:٣٠).
(٤) علل الدارقطني (٤٣/٨).

وأما كون روح ابن غطيف قد تفرد بهذا الحديث عن الزهري، فقد وجدت خلاف ذلك، إذ إنه تابع روح يزيد بن أبي زياد كما في الرواية التي أخرجها الخطيب في تاريخه وابن عدي في الكامل وابن الجوزي في الموضوعات، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

تحدث العلماء عن هذا الحديث ما بين واصف له بالضعف والنكارة والوضع ومنهم:

أحمد بن العباس فيما نقل عن يحيى بن معين فقال: قلت ليحيى بن معين: تحفظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تعاد الصلاة في مقدار الدرهم من الدم؟ " فقال: لا والله، ثم قال: ممن؟ قلت: حدثنا محرز بن عون قال: ثقة، عمن؟ قلت: عن القاسم بن مالك المزني قال: ثقة، عمن؟ قلت: عن روح بن غطيف قال: ما قلت يا أبا زكريا ما أرى أتينا إلا من روح بن غطيف قال: أجل قال أبو أحمد: هذا لا يرويه عن الزهري فيما أعلمه غير روح بن غطيف وهو منكر بهذا الإسناد وفيما بلغني عن محمد بن يحيى الذهلي قال: أخاف أن يكون هذا موضوعا وروح هذا مجهول، ذكره البيهقي في سننه.

وقال في الخلافيات: ليس هذا بثابت.

ونقل ابن حبان قول أبي حاتم رحمه الله: وهذا خبر موضوع لا شك فيه، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ولا روى عنه أبو هريرة ولا سعيد بن المسيب ذكره ولا الزهري قاله وإنما هذا اختراع أحدثه أهل الكوفة في الإسلام وكل شيء يكون بخلاف السنة فهو متروك وقائله مهجور.

قال البخاري: هذا الحديث باطل.

قال ابن عدي: وهو منكر بهذا الإسناد.

قال البيهقي: لم يثبت[1].

وضعفه المقدسي بسبب ابن غطيف[2].

وأما رواية نوح بن أبي مريم عن يزيد عن الزهري فضعيفة أيضًا، لضعف نوح بن أبي مريم:

قال عنه ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه.

وقال البخاري: منكر الحديث

وقال الجوزجاني: سقط حديثه.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

---

(١) معرفة السنن والآثار (٣/٣٥٦).

(٢) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة المقدسي(ص: ١٤٠) وكذلك الذهبي في تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق (١/٤١).

وقال مسلم وأبو حاتم وأبو بشر الدولابي والدارقطني: متروك [1].
ويتضح لنا حكم الحديث من تخريجه، فقد ذكر في كتب الضعفاء والموضوعات، لذا فهو ضعيف جدا لا تقوم به حجة.

باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين.

الحديث الرابع: (تفرد ضعيف بالإسناد)

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: حدثنا محمد بن مخلد، ثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ، ثنا محمد بن عباد الرازي، ثنا إسماعيل بن إبراهيم التيمي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». لا يصح هذا عن سهيل، تفرد به محمد بن عباد الرازي، عن إسماعيل وهو ضعيف[2].

ترجمة المتفرد:

محمد بن عباد الرازي.

روى عن: حجاج بن محمد وإسماعيل بن إبراهيم التيمي.

روى عنه: محمد الخزاز ومحمد بن إسماعيل السلمي الترمذي.

المعدلون:

قال أبو حاتم صدوق.

المجرحون:

قال أبو حاتم: متروك الحديث.

قال الدارقطني: ضعيف، ونقل الزيلعي تضعيفه أيضا.

قال أكرم الأثري: هو ضعيف، ولا يُفرح به.

---

(١) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير (١/٤١٤). **ملاحظة**: الأقوال التي لم توثق فتوثيقها مع التخريج.

(٢) **تخريج الحديث**: تفرد به محمد بن عباد الرازي عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه الدارقطني في سننه كتاب الصلاة باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين (٢/٢٦٠) ح(١٥٠٤) وأخرجه أيضا في سننه كتاب الصلاة باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» واختلاف الروايات (٢/ ١٢٥) ح(١٢٦٤)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ذكر خبر آخر يحتج به من كره القراءة خلف الإمام وبيان ضعفه (ص: ١٩٤)، وابن الأعرابي في معجمه (١/ ١١٢-١١٣) ح(١٧٦) إلا أنه قال عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (١/ ٤١٦). أربعتهم من طريق محمد بن عباد الرازي به بنحوه.

الخلاصة: ضعيف.
من العاشرة، فما دونها[1].
الترجيح:
يظهر لنا والله أعلم أن محمد بن عباد المتفرد برواية الحديث عن إسماعيل، والذي لم يرو الحديث عن أبي هريرة إلا من طريقه، لا يحتمل هذا التفرد لضعفه، وقد روي الحديث من عدة طرق لصحابة آخرين كجابر وابن عباس رضي الله عنهما، ولم يرد عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا من هذا الطريق.
الحكم على الحديث:
ضعيف ويؤيد ذلك قول الدارقطني بعد أن أورد الحديث: أبو يحيى التيمي، ومحمد بن عباد ضعيفان، إشارة منه لضعف الحديث.
وسئل أبو موسى الرازي الحافظ، عن الحديث «من كان له إمام، فقراءة الإمام له قراءة» فقال: لم يصح فيه عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، إنما اعتمد مشايخنا فيه الروايات عن علي، وعبد الله بن مسعود، والصحابة رضي الله عنهم[2].

المطلب الثالث: سجود القرآن وفيه حديثان.
الحديث الخامس: (الاختلاف في لفظ الحديث)
قال الإمام الدارقطني رحمه الله: حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث لفظا، نا محمد بن آدم، نا حفص بن غياث، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي

صلى الله عليه وسلم «كان سجد في ص». قال ابن أبي داود لم يروه إلا حفص[3].

---

(١) مصادر الترجمة: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٤- ١٥) وفي نفس المرجع (٢/ ١٨١) في ترجمة إسماعيل التيمي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٤٠١) في ترجمة إسماعيل التيمي، نصب الراية (١١/٢) تراجم رجال الدارقطني في سننه (ص: ٣٩٨) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري أكرم الأثري (٥٠٧/٢) معجم شيوخ الطبري أكرم الأثري (ص: ٥٠٩-٥١٠) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٥٨٦/٢).
(٢) معرفة السنن والآثار (٣/ ٧٩) ح(٣٧٦٦).
(٣) **تخريج الحديث:** مداره على محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي اختلف عنه على وجهين:
الأول: رواه حفص بن غياث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو المتن.
أخرجه من هذا الوجه: أبو يعلى الموصلي في مسنده (١٠/ ٣٢٦) ح(٥٩١٩) عن أبي كريب، والدارقطني في سننه كتاب الصلاة باب سجود القرآن (٢/ ٢٦٧) ح(١٥١٣) وأخرجه من طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١/ ٤٢٩) من طريق

مدار الحديث: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام[١]

الرواة عنه:
روى عنه الوجه الأول حفص بن غياث وهو المتفرد وستأتي ترجمته.
وروى عنه الوجه الثاني:
يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد[٢].
يحيى بن سعيد التميمي أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة[٣].
خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولاهم ثقة ثبت[٤].
إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي أبو إسحاق القارئ ثقة ثبت[٥].

ترجمة الراوي المتفرد:

(ع): حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ربيعة بن عامر بن جشم بن وهبيل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها، وولي القضاء ببغداد أيضا.

محمد بن آدم، والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٢٣٩) ح(٥١٩٤) من طريق عبد الرحمن بن صالح الأزدي. ثلاثتهم عن حفص بن غياث به بنحوه.

الثاني: رواه يزيد بن هارون ويحيى بن سعيد وخالد بن عبد الله وإسماعيل بن جعفر المدني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قال: رأيت أبا هريرة يسجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ الانشقاق: ١ ، فقيل له: تسجد في سورة ما يسجد فيها؟ فقال: «إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يسجد فيها».

أخرجه من هذا الوجه: إسماعيل بن جعفر المدني (ص: ٢٤٢) ح(١٥٠)[٣] وأحمد في مسنده (١٥/٤٩٩) ح(٩٨٠٣) والدارمي في سننه كتاب الصلاة باب السجود في إذا السماء انشقت (٢/٩٢٠) ح(١٥٠٩) كلاهما عن يزيد بن هارون، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٠/٣٥٨) ح(٥٩٥٠) من طريق خالد بن عبد الله، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩/٢٤١) ح(٣٦٠٩) من طريق يحيى بن سعيد. أربعتهم عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة به بنحوه.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٩)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦)

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٠٦).

روى عن: أبي بردة يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وثابت بن أبي صفية، أبي حمزة الثمالي، وجعفر بن محمد بن علي الصادق، وحبيب بن أبي عمرة وغيرهم.
روى عنه: محمد بن آدم، أبو كريب محمد بن العلاء، وأبو موسى محمد بن المثنى وغيرهم.

المعدلون:

قال يحيى بن معين: ثقة، وقال: كان حفص بن غياث صاحب حديث له معرفة، وقال أيضًا: جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، لم يخرج كتابا، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه.

قال علي بن المديني: كان يحيى يقول: حفص ثبت. فقلت: إنه يهم. فقال: كتابه صحيح، قال علي: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى.

قال أحمد بن حنبل: كان حفص بن غياث له عقل ووقار وهيئة، ما يكاد يتكلم حتى يُسأل.

قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: كان حفص بن غياث من المحدثين، فذكر له الحسين بن إدريس الأنصاري أنه ذكر له أن حفص بن غياث كثير الغلط، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسنا، ولكن كان إذا حفظ الحديث يقوم به حسنا، قال: وكان لا يرد على أحد حرفا يقول: لو كان قلبك فيه لفهمته.

وقال العجلي: ثقة مأمون فقيه، وكان وكيع ربما سئل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضينا فاسألوه، وكان شيخا عفيفا مسلما، وقال في موطن آخر: كان سخيًّا عفيفًا مسلمًا.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه.

وقال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث.

وقال أبو حاتم، عن أحمد بن أبي الحواري: حدثت وكيعا بحديث فعجب، فقال: من جاء به؟ قلت: حفص بن غياث. قال: إذا جاء به أبو عمر فأي شيء نقول نحن؟!

وسئل أبو حاتم عن حفص بن غياث، وأبي خالد الأحمر، فقال: حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر.

وقال النسائي، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: حفص بن غياث ثقة.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وثقه الدارقطني.

قال ابن حجر: ثقة فقيه.

المجرحون:

قيل لأحمد بن حنبل: فحفص وعبدة؟ قال: أما عبدة فصدوق ثبت، وأما حفص، فنفض يده، وقال: خله في حديثه.

قال ابن عمار الموصلي: وكان عسرا في الحديث جدا، وقال: بشر الحافي إذا جاء إلى حفص بن غياث وإلى أبي معاوية اعتزل ناحية ولا يسمع منهما، فقلت له، فقال: حفص هو قاض، وأبو معاوية مرجئ يدعو إليه وليس بيني وبينهم عمل.

قال يعقوب بن شيبة: ويتقى بعض حفظه.

وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعد ما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا.

وقال الحسين بن إدريس الأنصاري عن داود بن رشيد: حفص بن غياث كثير الغلط.

قال ابن حجر: تغير حفظه قليلا في الآخر.

الخلاصة: ثقة فقيه تغير حفظه في آخر عمره.

ولد حفص بن غياث سنة سبع عشرة ومئة، من الثامنة مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة وقد قارب الثمانين[1].

الموازنة:

يظهر لنا في الفرق بين الوجهين أنهما بمتنين مختلفين لنفس الصحابي والتابعي وتابعه، في موضوع واحد وهو سجود التلاوة، ففي الوجه الأول ذكر السجود في سورة ص، وقد رواه عن المدار راو واحد فقط وهو حفص بن غياث، وأما الوجه الثاني فذكر السجود في سورة الانشقاق، وأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فيها، وقد روى هذا عن المدار أربعة رواة، وهم يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد، خالد بن عبد الله، وإسماعيل بن جعفر المدني.

الترجيح:

الوجه الأول رواه عن المدار راو واحد وهو حفص بن غياث وكما تبين لنا من حاله ثقة وتغير حفظه في آخر عمره قليلًا، وأما الوجه الثاني فرواه عن المدار أربعة رواة وتبين لنا من أحوالهم أنهم في أعلى درجات التعديل، فيزيد ثقة متقن عابد، ويحيى ثقة متقن حافظ إمام قدوة، وخالد ثقة ثبت، وإسماعيل بن جعفر ثقة ثبت أيضًا، وبالتالي يظهر لنا أن الراجح هو الوجه الثاني والله أعلم، إذ إن أربعة رواة ثقات أثبات رووا الوجه الثاني عن المدار، في مقابل راو

(١) مصادر الترجمة: التاريخ الكبير للبخاري (٣٧٠/٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٥/٣) الثقات لابن حبان (٢٠٠/٦) رجال صحيح البخاري (١٨١/١) رجال صحيح مسلم (١٤٤/١) تاريخ بغداد (٦٨/٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥٦/٧) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٩٤) تقريب التهذيب (ص: ١٧٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٨٨) الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات ابن الكيال (ص: ٤٥٨) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٢٢٢/١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٢٨٠/١).

واحد ثقة وتغير حفظه يدل على صحة ترجيحه على الوجه الأول، ولعل حديث حفص بن غياث مما حدث به بعد تغيره والله أعلم.
ويؤيد ترجيح الوجه الثاني قول الإمام الدارقطني بعد إيراده الوجهين في علله:
انفرد حفص بن غياث بذلك، وخالفه إسماعيل بن حفص، وغيره، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ الانشقاق: ١، وهو الصواب[١].

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:
إسناده حسن، فيه محمد بن عمرو صدوق له أوهام وهذا الحديث ليس من أوهامه.
وممن قال بذلك أيضًا: الدارقطني في تحقيقه لسنن الدارمي بعد تخريج الحديث، وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد وأبي يعلى.
وقد أخرجه البخاري في صحيحه من طريق يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه[٢].
وبالتالي فالحديث صحيح لغيره.

الحديث السادس: (تفرد ثقة بالإسناد)
قال الإمام الدارقطني رحمه الله: حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، نا محمد بن آدم، نا مخلد بن الحسين، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: «سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بآخر النجم ، والجن والإنس والشجر». قال: حدثنا ابن أبي داود لم يروه عن هشام إلا مخلد[٣].

المدار هو مخلد بن الحسين وهو الراوي المتفرد.

---

(١) علل الدارقطني (٨/ ١٢).
(٢) صحيح البخاري كتاب الجمعة، باب سجدة إذا السماء انشقت (٢/٤١).
(٣) **تخريج الحديث**: الحديث مداره على مخلد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.
أخرجه الدارقطني في سننه كتاب الصلاة سجود القرآن (٢/ ٢٧٢) ح(١٥٢٣) من طريق محمد بن آدم، والبزار في مسنده – كشف الأستار (١/ ٣٦٠) ح(٧٥٣)– من طريق مسلم الحرمي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/ ٢٦٦–٢٦٧) من طريق مسلم بن أبي سليم، والطحاوي شرح معاني الآثار (١/ ٣٥٣) ح(٢٠٧٨) من طريق محمد بن كثير. أربعتهم عن مخلد بن الحسين به بنحوه، وعند البزار بلفظ: "فلما بلغ السجدة سجد وسجدنا معه، وسجدت الدواة والقلم".

ترجمة الراوي المتفرد:

(مق س): مخلد بن الحسين الأزدي المهلبي، أبو محمد البصري نزيل المصيصة.
روى عن: حماد بن زيد، وخطاب العابد، وهشام بن حسان وغيرهم.
روى عنه: محمد بن آدم، ومسلم الجرمي، ومحمد بن كثير المصيصي وغيرهم.
قال ابن سعد: كان ثقة فاضلا.
وقال المسيب بن واضح: حدثنا مخلد بن الحسين وما رأيت في زماننا أوفى عقلا منه.
قال العجلي: ثقة، رجل صالح، كان من عقلاء الرجال، وكانت أمه تحت هشام بن حسان، فقال له هارون: ما قرابة ما بينك وبين هشام؟ قال: هو أبو إخوتي.
وقال أبو داود: كان أعقل أهل زمانه.
قال أبو حاتم: هو أحب إلي من عمر بن المغيرة وأشهر منه.
وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان من العباد الخشن ممن لا يأكل إلا الحلال المحض.
قال الذهبي: ثقة كامل العقل.
قال ابن حجر: ثقة فاضل، وقال: من كبار التاسعة.
مات سنة إحدى وتسعين ومئة[1].

الرواة عن المدار:
محمد بن آدم ابن سليمان الجهني صدوق[2].
مسلم بن أبي مسلم الجرمي ربما أخطأ[3].
محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي المصيصي صدوق كثير الغلط[4].
مسلم بن أبي سليم ولم أجد له ترجمة في حدود بحثي والله أعلم.
وهذا الحديث تفرد بروايته مخلد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يُرو عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا بهذا الوجه.

---

(١) مصادر الترجمة: الطبقات الكبرى (٣٣٩/٧) التاريخ الكبير للبخاري (٤٣٧/٧) التاريخ الأوسط (٢٧٨/٢) الثقات للعجلي (ص:٤٢٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٥٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٤٧) الثقات لابن حبان (٩/ ١٨٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣١/٢٧) الكاشف (٢٤٨/٢) تهذيب التهذيب (٧٢/١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٣٧١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣٣٤/٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٣) ابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٣٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

قال أبو نعيم في الحلية بعد روايته للحديث: غريب من حديث محمد بن سيرين لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

وقال البزار بعد روايته: لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا أبا هريرة، ولا نعلمه إلا من هذا الوجه، تفرد به مخلد، عن هشام.

وهشام هو ابن حسان الأزدي البصري ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين[1].

وكما تقدم معنا في ترجمة مخلد أنه ثقة وهما (مخلد وهشام) من رجال مسلم.

وقد أخرج الترمذي في سننه أبواب السفر، باب ما جاء في السجدة في النجم (٤٦٤/٢) ح(٥٧٥) هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال بعده: وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة، ثم قال: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح» والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: يرون السجود في سورة النجم.

وأخرج حديث ابن عباس أيضًا الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة (٤٠٥/١) ح(١٠٥ - (٥٧٦) وهو الشاهد لحديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه إسناده صحيح فالمتفرد به ثقة ورواه عن زوج أمه هشام بن حسان وهو ثقة ورواه عمن هو أثبت الناس فيه وهو ابن سيرين.

قال ابن حجر: رجاله ثقات[2].

وقال العيني: وإسناده صحيح[3].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٥٥٥/٢) ونقل ذلك الشوكاني في نيل الأوطار (١٢٢/٣).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري بدر الدين العيني (٧/ ١٠١).

خاتمة

إن من أشرف ما تعبد به الله تعالى عبده خدمةَ السنةِ النبوية، ليحظى بدخوله ضمن من اختارهم الله تعالى لحفظ السنة، وبيان صحيحها من سقيمها، لأنه نفع يمتد لعامة الناس فيعبدون ربهم على بصيرة، وبما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيما سبق من الصفحات وقفنا على دراسة جزء من أحاديث الإمام الدارقطني رحمه الله، وقد تناولت بالدراسة جميع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد في كتاب الصلاة، ولكن اخترت منها في هذا البحث أحاديث الصحابي الجليل أبي هريرة – رضي الله عنه – للاختصار، وقد اخترته لكونه أكثر الصحابة رواية للحديث، وفيما يلي جملة من النتائج:

أولًا: الأحاديث التي أوردها الإمام الدارقطني في سننه تتفاوت ما بين صحيحة وحسنة وضعيفة وضعيفة جدًا، لأن الغرض من تصنيفه ليس لجمع ما يحتج به من أحاديث، بل لبيان أحاديث الأحكام الضعيفة والمعلة والتي ورد فيها اختلاف بين الروايات، لذا لا يصح الاعتماد على حديث بمجرد وجوده في السنن، وعزوه إليه ليس دليلًا على صحته، بل لا بد من تخريجه ودراسته، لمعرفة أمحتج به أم لا.

ثانيًا: توسع الإمام الدراقطني رحمه الله في استعمال مصطلح التفرد، فأحيانًا يطلقه على تفرد الراوي بأصل الحديث وأحيانًا بجزء منه ولم يقيده بشيء معين.

ثالثًا: يظهر في الأحاديث التي حكم عليها بالتفرد جملة من كلامه في الرجال جرحًا وتعديلًا، مما يدل على عنايته بهذا الجانب، وهذا مما يعين الباحث ويدله أحيانًا على الحكم الصحيح على الحديث.

رابعًا: يحكم إمامنا رحمه الله بالصحة والتضعيف على بعض الأحاديث التي حكم عليها بالتفرد، ويرجح في بعض الحالات ما يراه صوابًا من الأوجه –إن ورد الحديث بعدة أوجه–.

خامسًا: مصطلح التفرد لا يطلق على الراوي الضعيف فقط كما يظن البعض، بل يطلق على الراوي أيًا كانت درجته جرحًا وتعديلًا، حتى وإن كان في أعلى درجات التوثيق.

سادسًا: لا يشترط في التفرد أن يكون المتفرد مخالفًا لغيره في الراوية، أو في جزء منها.

سابعًا: لا يشترط في الرواية التي يحصل فيها التفرد أن تكون ضعيفة، بل منها الصحيح والحسن والضعيف والضعيف جدًا.

ثامنًا: التفرد قد يطلق على الحديث دون أن يصرح به بل بألفاظ تدل عليه، كقول: لم يروه إلا فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان، أو لم يرفعه إلا فلان، أو رواه فلان ولم يتابع عليه.

تاسعًا: هناك علاقة بين التفرد والعلة ومن أهم ما يجب التنبه له، أن التفرد لا يُعد علة بمفرده، بل هو وسيلة للكشف عن العلة في الحديث، فليس كل تفرد علة، ولكن متى وجد التفرد والمتفرد ليس أهلًا له إما لضعفه أو جهالته أو مخالفته لغيره فهنا تكون العلة.

عاشرًا: زيادة الثقة مرتبطة بالتفرد، وبينهما علاقة عموم وخصوص، فكل زيادة ثقة تفرد لا العكس.

الحادي عشر: التفرد ركن في الحديث الشاذ، بالإضافة لمخالفة المتفرد من هو أولى وهو الركن الثاني، وبينهما علاقة عموم وخصوص، فكل شذوذ تفرد لا العكس.

الثاني عشر: التفرد ركن في الحديث المنكر عند من يشترط فيه قيد المخالفة، وبينهما أيضًا علاقة عموم وخصوص؛ فكل نكارة تفرد لا العكس.

الثالث عشر: من أهم ما يجب التنبه له: أن التفرد إذا حصل في حديث وتطرق إليه الإعلال، فالمنهج السليم في هذه الحالة هو دراسة الحديث دراسة شاملة بجمع طرقه، والنظر في أحوال رواته، والبحث في أهلية المتفرد ومدى احتماله للتفرد، ولا يلزم إخضاع جميع حالات التفرد لضابط كلي أو قاعدة مطردة، لوجود الاختلاف بينها، إذ كل حديث وكل دراسة وما يحتف بها من القرائن والتي يبنى عليها الترجيح بعد ذلك.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفقنا للسعي لإعلاء كلمة التوحيد، وإيصال رسالة الإسلام، هذه الرسالة التي سعى لأجلها هذا النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – وبذل في سبيلها أيما بذل، ومن بعده صحابته الكرام وسلفه الصالح رضي الله عنهم أجمعين، والذي بلغ بهم الجهد والنصب والتعب في نشرها وحمايتها مبلغًا لا يسعه الوصف، لتصل إلينا ولجميع البشر في أنحاء المعمورة، لنأخذ بها اعتقادًا وقولًا وعملًا، ولا يكفي أن نقول سمعنا، بل سمعنا وأطعنا، ونعمل كما عملوا وبذلوا، فما الحياة الدنيا إلا دارٌ للعبور إلى دار القرار، وليس للإنسان إلا ما سعى، وهنيئًا لمن صدق وعمل واتقى.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

– السنن، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

– المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

– سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

– سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)،تحقيق وتعليق:، أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

– سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

– السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

– موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، والطبعة الأخرى: برواية محمد بن الحسن، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية.

– البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

– السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى . ١٣٤٤ هـ -والطبعة الأخرى بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

– المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، (دار الصميعي – الرياض– الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
– معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
– الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي(المتوفى ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد بن عمر ادريس، النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.
– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، والطبعة الأخرى بتحقيق: محمد عجاج الخطيب، النشر: مؤسسة الرسالة.
– طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
– الزهد وصفة الزاهدين، المؤلف: أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (المتوفى: ٣٤٠)، المحقق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة : الأولى، ١٤٠٨هـ.
– موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري – أحمد عبد الرزاق عيد – محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧ م.
– تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
– الضعفاء الكبير، تصنيف: الحافظ ابي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، حققه ووثقه: الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
– الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ– ١٩٥٢ م.
– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.
– تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ، والطبعة الأخرى بتحقيق: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد –مكتب تحقيق التراث– النشر: مؤسسة الرسالة.
– تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (د. محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

– لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.
– تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الآثار – صنعاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
– الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
– المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم، الدارمي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
– التاريخ الأوسط، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
– تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف : شمس الدين محمد الذهبي (المتوفى٧٤٨ هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار النشر:دار الوطن –الرياض- سنة:١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
– التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
– تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ٢٠٠٣م.
– المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
– الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، المؤلف: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط)، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
– الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
– نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
– مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
– التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

– الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
– الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
– الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
– الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف : أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ " ابن الكيال"، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر : دار المأمون . بيروت، الطبعة : الأولى . ١٩٨١م.
– العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، الناشر: دار طيبة – الرياض.، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
– المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند/ المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
– المصنف: المؤلف: الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٥هـ)، الجزء الأول الطهارات، الأذان الاقامة، الصلاة ضبطه وعلق عليه الاستاذ سعيد اللحام الاشراف: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، والطبعة الأخرى بتحقيق: محمد عوامة، طبعة الدار السلفية الهندية القديمة.
– شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.
– ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.
– تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
– التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ.
– شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
– المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
– تاريخ الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
– إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ٢٠٠١ م.
– تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.
– الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ= ١٩٧٣م.
– القراءة خلف الإمام، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
– مسند الحميدي، المؤلف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي – بيروت، القاهرة.
– تاريخ ابن يونس المصري، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
– الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.
– جزء القراءة خلف الإمام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
– السنن المأثورة للشافعي، المؤلف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
– المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
– معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان) ، دار قتيبة (دمشق –بيروت) ، دار الوعي (حلب – دمشق) ، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
– الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، المؤلف: برهان الدين الحلبي، سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.
– التاريخ الكبير – السفر الثاني والثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة– القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

– خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر – حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.
– المتفق والمفترق، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
– مسند الإمام الشافعي، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس (المتوفى: ٢٠٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
– معرفة علوم الحديث، تأليف: الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، الناشر: دار إحياء العلوم، والطبعة الأخرى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: السيد معظم حسين، الطبعة الرابعة: ١٤٠٠هـ–١٩٨م.
– المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة.
– معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
– الخلافيات، المؤلف: أبو بكر البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي، الطبعة: الأولى، المجلد الأول ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م، الثاني ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، الثالث ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
– الضعفاء، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦ هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس – سمنود ، مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ م.
– سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
– معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.
– الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م.
– فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.
– حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، المؤلف: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير أبو إسحاق المدني (المتوفى: ١٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة: الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

– رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
– ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– كشف الأستار عن زوائد البزار، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م
– عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
– نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م
– معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
– لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
– القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
– مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
– الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
– كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
– معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث –مصر– الطبعة ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.
– شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، والطبعة الأخرى حققها نور الدين عتر، الناشر دار الملاح، الطبعة الأولى: ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.
– المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
– مقدمة ابن الصلاح "أبو عمر ابن الصلاح" ومحاسن الاصطلاح "السراج البلقيني" تحقيق: عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ"، النشر: دار المعارف، القاهرة.
– علوم الحديث، تأليف: الإمام ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر.
– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، النشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

– الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، تأليف: محمد بن محمد أبو شهبة، النشر: عالم المعرفة، جدة.
– تيسير مصطلح الحديث، تأليف: محمود الطحان، النشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثامنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
– فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، مصطفى شتات، النشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، جامعة طيبة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
– النكت على مقدمة ابن الصلاح، تأليف بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، النشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
– نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم أل أعوج سبر. النشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
– النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، النشر: دار الراية، الطبعة الثالثة: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، الشارح: أحمد شاكر، النشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١	مقدمة	٤٠٧
٢	**المبحث الأول: الجانب النظري وفيه ثلاثة مطالب:** المطلب الأول: تعريف التفرد لغة واصطلاحًا.	٤٠٩
٣	المطلب الثاني: علاقة التفرد بعلم العلل، وزيادة الثقة.	٤١١
٤	المطلب الثالث: علاقة التفرد بنوعي الشاذ، المنكر.	٤١٥
٥	**المبحث الثاني: أحاديث الصحابي الجليل – أبي هريرة رضي الله عنه – التي** حكم عليها الإمام الدارقطني بالتفرد في كتاب الصلاة وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: من بداية كتاب الصلاة إلى باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" وفيها حديثان.	٤٢٠
٦	المطلب الثاني: من باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة، إلى باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين وفيها حديثان.	٤٣٤
٧	المطلب الثالث: سجود القرآن وفيه حديثان.	٤٣٩
٨	خاتمة	٤٤٦
٩	المصادر والمراجع	٤٤٨
١٠	فهرس الموضوعات	٤٥٦